دراسة حول العلاقة بين ممارسة التحفظ المحاسبي وممارسات تمهيد الدخل في شركات المساهمة الجزائرية

A Study on the Relationship between Accounting Conservatism practice and Income practices smoothing in Algerian companies

اسماعيل قزال
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر
ismailkezzal@gmail.com

فارس بن يدير
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر
fares.benidir1@gmail.com

احلام قزال
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر
ahlamkezzal89@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019-02-17 تاريخ القبول: 2019-03-07 تاريخ النشر: 2019-03-15

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة علاقة ممارسة التحفظ المحاسبي بممارسات تخفيض الدخل، وفي الغالب تكون هذه الممارسات لغرض تمهيد الدخل بهدف جعل سلسلة الدخل مستقرة، خاصة بعد سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF والذي بدوره يوفر خيارات يمكن استخدامها في ممارسات تمهيد الدخل، ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام نموذج Eckel, 1981 لقايس تمهيد الدخل، ولقياس مستوى التحفظ المحاسبي استخدمت الدراسة مقياس نسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البنود الغير العادية Jain and Rezaee, 2004، واشتملت الدراسة على عينة مكونة من 47 شركة مساهمة للفترة 2011-2015، حيث توصلت الدراسة إلى وجود مستوى مرتفع للتحفظ المحاسبي إضافة إلى وجود ظاهرة تمهيد الدخل، كما توصلت إلى عدم وجود علاقة ارتباط أو تأثير معنوي للتحفظ المحاسبي على مستوى ممارسة تمهيد الدخل.

الكلمات المفتاحية : تحفظ محاسبي، تمهيد دخل، علاقة، نظام محاسبي مالي، شركات مساهمة جزائرية.
تصنيف JEL: M41

Abstract :

The study aims to identify the relationship between accounting conservatism practice and income reduction practices, These practices are often for the purpose of making the income chain stable, especially after years of adopting the accounting financial system SCF which provides accounting choices can be used for the Income Smoothing, In order to achieve the objectives of the research, The study used Eckel, 1981 model to measure the Incom Smoothing, and for the level of accounting conservatsim the study used Jain and Rezaee, 2004 model, The study included a sample of 47 companies during the period lasting from 2011 to 2015, where The study found that there is a high level of accounting coanservatism, In addition there is the phenomenon of Income Smoothing, the study found also that There is no correlation or significant effect of accounting conservatism on the level of income smoothing.

Keywords: accounting conservatism, income smoothing, realationship, accounting financial system, algerian companies.
Jel Classification: M41

I. مقدمة

لقي مفهوم الحيطة والحذر خلال فترة ما قبل الأزمة المالية اعتراضات كثيرة من العديد من الباحثين الذين يتهمونه بتشويه المعلومات المالية ويعتبر أحيانا عند المبالغة فيه تلاعبا بالأرباح بهدف تخفيض النتيجة وهو ما يعرف بتمهيد الدخل أي نقل أرباح السنة الحالية إلى السنة القادمة، حيث أدرجت العديد من الدراسات ممارسات تمهيد الدخل ضمن مفهوم ممارسات إدارة الأرباح بالشكل السالب لغرض تخفيض النتيجة وهو الأمر الذي يؤثر بالسلب على موثوقية المعلومات المالية، إضافة إلى تعارضه مع العديد من المبادئ والخصائص والفروض المحاسبية، والباحث في مجالات قضايا المحاسبة الحديثة يلاحظ تزايد اهتمام الكثير من الدراسات بموضوع التحفظ المحاسبي الذي كان ولا يزال موضوع دراسة خاصة في السنوات الأخيرة بعد الأزمة المالية العالمية وإفلاس العديد من الشركات الكبرى وعلى رأسها كل من شركة Enron، حيث وجهت العديد من الاتهامات للشركات باستخدام سياسات محاسبية متحررة ترتب عنها الإفصاح عن أرباح على غير حقيقتها، ما نتج عنه الكثير من حالات التقاضي والإفلاس للكثير من الشركات، وهو الدافع الذي جعل بالكثير من الباحثين والمهتمتين بشؤون المحاسبة يطالبون ويؤكدون على إتباع سياسات محاسبية متحفظة لحماية مصالح الأطراف ذات العلاقة، وتوجه الكثير من المدافعون عن ممارسة هدا المفهوم إلى أنه ليس بالضرورة عند ممارسة سياسات محاسبية متحفظة يمكن إدراجه ضمن آليات تمهيد الدخل.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

على ضوء ما سبق من عرض لمفهوم التحفظ المحاسبي وعلاقته بتمهيد الدخل وبعد سنوات من الإصلاح المحاسبي في الجزائر نصيغ التساؤل الرئيسي لدراستنا في الشكل التالي:

ما علاقة ممارسة التحفظ المحاسبي بممارسات تمهيد الدخل في شركات المساهمة الجزائرية؟

وللإجابة عن التساؤل الرئيسي لدراستنا نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

ما مستوى ممارسة شركات المساهمة الجزائرية لسياسات التحفظ المحاسبي؟

هل تمارس شركات المساهمة الجزائرية إدارة الأرباح بالشكل السالب لغرض تمهيد دخلها؟

ما علاقة ممارسة سياسات التحفظ المحاسبي؟

فرضيات الدراسة:

تمارس شركات المساهمة الجزائرية بشكل كبير لسياسات محاسبية متحفظة؛

لا تمارس شركات المساهمة الجزائرية بشكل كبير إدارة الأرباح لغرض تمهيد الدخل؛

لا يوجد انعكاس لممارسة سياسات التحفظ المحاسبي على ممارسات تمهيد الدخل.

الدراسات السابقة:

دراسة P. Jian, Z.Rezaee, 2004[1] بعنوان

The Sarbanes-Oxley act of 2002 and Accounting Conservatism

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى التغير في سياسات التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية بعد صدور قانون Sarbanes-Oxley في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2002، والتي هي من أهم أهدافه زيادة جودة الإفصاح المحاسبي وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، وشملت الدراسة عينة مكونة من 3546 شركة أمريكية، بحيث قسم الباحثان فترة الدراسة إلى سنتين قبل وبعد صدور القانون، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحثان باستخدام ثلاثة نماذج لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في العينة المدروسة هي نموذج Basu, 1997 الذي يعتمد على مدى استجابة الأرباح للأخبار السيئة نسبة لاستجابتها للأخبار الجيدة،

ونموذج Beaver and Ryan, 2000 مقياس القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، إضافة إلى نموذج قدمته الدراسة مطور لنموذج Givoly, Hyan, 2000 حيث اقترحت الدراسة مؤشر نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادية عوض مؤشر المستحقات غير التشغيلية وهذا من أجل قياس التغير في مستويات التحفظ المحاسبي في عينة الدراسة خلال الفترتين قبل وبعد صدور القانون، وتوصلت الدراسة إلى أن النماذج الثلاثة أشارت إلى ارتفاع طفيف في مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية على الأقل في الوقت القصير الذي تلى تطبيق القانون.

دراسة H. Valipour, G. Talebnia, S. Javanmard, 2011[2] بعنوان:

The interaction of income smoothing and conditional accounting conservatism

تهدف الدراسة إلى استكشاف مدى تفاعل مستوى التحفظ المحاسبي المشروط مع ممارسات تمهيد الدخل في بورصة طهران، حيث اشتملت الدراسة على عينة مكونة من 117 شركة للفترة 2001-2009، ولتحقيق هدف البحث استخدمت الدراسة نموذج Eckel, 1981 لقياس ممارسات تمهيد الدخل، ونموذج Ball and Shivakumar, 2006 لقياس التحفظ المحاسبي المشروط، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الممهدة لدخلها تقوم باستخدام التحفظ المحاسبي المشروط لغرض إدارة الأرباح، حيث بمقارنتها بالشركات غير ممهدة توصلت الدراسة إلى أن الشركات الممهدة لدخلها تقوم باستخدام التحفظ المحاسبي المشروط بهدف تخفيض النتيجة بشكل أكبر، وهو الأمر الذي يجعل الشكوك أكثر حول استعمال التحفظ المحاسبي لأغراض الإدارة الانتهازية.

دراسة J. Lara, B. Osma, F. Penalva, 2013[3] بعنوان:

Information consequences of accounting conservatism

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التحفظ المحاسبي في السياسات المحاسبية على المعلومات المحاسبية، وافترضت الدراسة أن التحفظ المحاسبي يحد من ممارسات إدارة الأرباح وتمهيد الدخل بالإضافة إلى تأثير التحفظ على خاصيتي الملائمة والتوقيت المناسب وتماثل المعلومات والتي تعتبر مؤشرا على جودة المعلومات المالية، ولتحقيق هدف الدراسة شملت الدراسة على عينة من الشركات الأمريكية حيث بلغت 63.579 مشاهدة للفترة 1997-2007 بياناتها المالية متوفرة لدى CRSP مركز البحوث لأسعار الأسهم وجاءت نتائج الدراسة مطابقة لحد كبير لكثير من الدراسات التي درست الشركات الأمريكية واعتمدت على نفس العلاقة باستخدام نفس الخصائص المحاسبية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- انخفاض ممارسات إدارة الأرباح وتمهيد الدخل في الشركات التي اتبعت سياسات محاسبية متحفظة خلال فترة الدراسة؛
- عدم الإفراط في الاعتراف بالخسائر والتقدير المعقول للأرباح يحد من مشاكل عدم تماثل المعلومات ويساهم في توفير معلومات مالية ملائمة.

دراسة J. Almeida, A. Neto, R. Bastianello, E. Moneque, 2012 [4] بعنوان:

Effects of income smoothing practices on the conservatism of public companies listed on the BM & FBOVESPA

تهدف الدراسة إلى بيان قدرة المعلومات المحاسبية على كشف ممارسات تمهيد الدخل ومقارنته بدرجات التحفظ المحاسبي المشروط في الشركات البرازيلية في سوق المال، حيث حسب الدراسة فإن الشركات تلجأ إلى استخدام مبدأ الاستحقاق من أجل تقليل التغير والتذبذب في الدخل من سنة إلى أخرى، ووجود درجات مرتفعة من التحفظ المحاسبي المشروط تؤدي إلى انخفاض في مستويات ممارسة تمهيد الدخل، واشتملت الدراسة على عينة مكونة من 2080 شركة مدرجة في بورصة ساوباولو البرازيلية (BM and FBovespa)، واعتمدت الدراسة على مؤشر Eckel, 1981، لقياس ممارسة تمهيد الدخل في القوائم المالية، واستخدمت الدراسة نموذج Basu, 1997 لقياس درجات التحفظ المحاسبي، ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- وجود ممارسة لتمهيد الدخل في أغلب عينة الدراسة الأمر الذي أدى انخفاض درجات التحفظ المحاسبي المشروط؛
- تسجيل مستوى في درجات التحفظ المحاسبي المشروط في الشركات غير الممهدة للدخل وهو ما يدل على سرعة الاعتراف بالخسائر والأرباح وعدم استخدام العامل الزمني في الاعتراف بالخسائر والأرباح؛
- الشركات الممهدة للدخل مستوى التحفظ المحاسبي منخفض بقوائمها المالية، وهو ما يفسر استخدام عامل توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر من أجل تغطية التذبذب في سنوات الدخل لمنخفض

II. الإطار النظري

أولا: التحفظ المحاسبي

1- تعريف التحفظ المحاسبي

تعددت تعاريف مفهوم التحفظ المحاسبي من قبل الباحثين في الشأن المحاسبي ومن قبل الهيئات المحاسبية الدولية والمحلية، حيث يمكن ذكر أهمها في الشكل التالي:

تعريف G. Felthman,, J. Ohlson, 1995[5]: يعرفه على أنه توقع صافي الأصول المعلن عنها سوف تكون أقل من قيمتها السوقية على المدى الطويل، لذا يميل المحاسبون إلى التقليل من قيمة الأصول والإيرادات، والزيادة في قيمة الالتزامات والمصروفات والخسائر.

تعريف Hendriksen: يرى أن مفهوم التحفظ المحاسبي قد جاء نتيجة لحالة عدم التأكد Uncertainty التي يواجهها المحاسبون في العديد من المواقف أثناء ممارستهم لمهنة المحاسبة، ويعني هذا أن مفهوم التحفظ المحاسبي عبارة عن أداة يستخدمها المحاسبون لمواجهة حالة عدم التأكد التي يواجهونها في مواقف عديدة.[6]

تعريف Basu, 1997[7]: هي تلك الممارسات التي تؤدي إلى تخفيض الإيرادات وصافي الدخل نتيجة لتأثر بالأخبار السيئة، ومن جهة أخرى عدم زيادتها نتيجة التأثر بالأخبار الجيدة، ويعبر عنه أيضا على أنه ميل المحاسبين لطلب درجة أكبر من الأجل الاعتراف بالإيرادات ودرجة أقل للاعتراف بالخسائر.

2- الممارسة المحاسبية للتحفظ المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF

2-1 حسب المادة 14 من المرسوم التنفيذي 08-156[8]: فإنه "يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للواقع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أنها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه"

"ينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والمنتوجات، كما يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم والأعباء."

"يجب ألا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة هذا إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها."

بالرغم من خلو الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي SCFمن مفهوم التحفظ المحاسبي كمبدأ من مبادئ المحاسبة العامة أو كخاصية من الخصائص النوعية للمعلومة المالية على غرار الإطار التصوري للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، إلا أنه من خلال المادة 14 من المرسوم التنفيذي 08-156 نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي قد أشار إلى مفهوم التحفظ المحاسبي بمصطلح مبدأ الحيطة، حيث تشير هذه المادة إلى ضرورة تقدير معقول في ظروف الشك وعدم المبالغة في التقديرات الحذرة عن طريق الاحتياطات والمؤونات المبالغ فيها.

2-2 حسب القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008: الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها نجد في:

الفصل الأول: مبادئ عامة

القسم الأول: إدراج الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات وإدراجها في الحسابات[9]

-بخصوص تقييم الأعباء الفقرة 4.111"يترتب عن الأعباء المبينة بوضوح من حيث موضوعها والمحتملة بفعل أحداث طرأت أو جار حدوثها من قبيل الاحتمال تكوين احتياطات."

"تحول الاحتياطات إلى النتائج عندما تزول الأسباب التي دعت إلى تكوينها"

من خلال الفقرة السابقة نجد أن النظام المحاسبي المالي قد أشار إلى ظروف تكوين الاحتياطات التي تكون عند توفر العوامل المؤدية إلى تحمل تكاليف، حيث تعتبر الاحتياطات أحد أهم الخيارات المحاسبية المستخدمة في سياسات مفهوم التحفظ المحاسبي.

القسم الثاني: قواعد عامة للتقييم[10]

- الفقرة 7.112 "عندا تكون القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل أقل من قيمته المحاسبية الصافية للاهتلاك، فإن هذه القيمة الأخيرة يجب إرجاعها إلى قيمتها القابلة للتحصيل. وحينئذ يشكل مبلغ فائض القيمة المحاسبية على القيمة القابلة للتحصيل، خسارة في القيمة.

-الفقرة 8.112 "تثبت خسارة قيمة أي أصل بانخفاض الأصل المذكور وبإدراج عبئ في الحسابات."

تعتبر مسألة إعادة التقييم من أهم حالات الشك وظروف عدم التأكد والتي من خلالها يمارس المحاسب الخيارات المحاسبية التي تندرج ضمن سياسة الحيطة والحذر عند توقع انخفاض قيمة الأصول، حيث نجد أن النظام المحاسبي المالي قد أشار في الفقرة 7.112 و8.112 إلى تسجيل قيمة الأصل القابلة للتحصيل التي تكون أقل من قيمتها الصافية كخسارة في القيمة وهو ما يعتبر جوهر ممارسة سياسة الحيطة والحذر التي تقضي بالاعتراف بالخسائر المحتملة وتأجيل الاعتراف بالأرباح المتوقعة.

الفصل الثاني: قواعد خاصة للتقييم والإدراج في الحسابات

القسم الأول: التثبيتات العينية والمعنوية[11]

-الفقرة 10.121 "إذا صارت القيمة القابلة للتحصيل لأي تثبيت أقل من قيمتها الصافية المحاسبية بعد الاهتلاكات، فإن هذه القيمة تعود إلى القيمة تعود القابلة للتحصيل عن طريق إثبات خسارة في القيمة."

تعتبر مسألة التقييم والإدراج في حسابات الميزانية من أهم الأساليب المحاسبية التي تؤثر على صورة وعدالة القوائم المالية، ومن خلال ما سبق نجد أن النظام المحاسبي في الفقرة 10.121 على غرار الفقرة 8.112 من نفس القرار قد أشار إلى حالة نقص القيمة القابلة للتحصيل لأي تثبيت عن قيمته الصافية المحاسبية وذلك بتسجيلها خسارة في القيمة وهو ما يتوافق مع مفهوم الحيطة والحذر.

-الفقرة 15.121 "تشكل نفقات البحث أو النفقات الناجمة عن طور البحث عن مشروع داخلي أعباء تدرج في الحسابات عندما تكون مستحقة ولا يمكن تثبيتها."

من خلال الفقرة 15.121 نجد أن النظام المحاسبي المالي لا يعترف بالتثبيت المعنوي الناجم عن البحث والتطوير كأصل خلال فترة البحث بل تدرج نفقاته كعبء فور إنفاقها ويسجل في جدول حسابات النتائج، وهو ما يعتبر ممارسة واضحة لسياسة الحيطة والحذر التي تقضي بالاعتراف بالخسائر المحتملة وتأجيل الاعتراف بالأرباح المتوقعة.

القسم الثاني: أصول مالية غير جارية (تثبيتات مالية)، سندات وحسابات دائمة

-الفقرة 6.122 "يتم تقييم التوظيفات المالية التي تمت حيازتها حتى حلول استحقاقها وكذلك القروض والحسابات الدائنة التي يصدرها الكيان لم تتم حيازتها لأغراض معاملة تجارية بالتكلفة المهتلكة. وتخضع كذلك عند إقفال كل سنة مالية لاختيار تناقص في القيمة قصد إثبات أي خسارة محتملة في القيمة، وهذا طبقا للقواعد العامة لتقييم الأصول."

القسم الثالث: المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ[12]

-الفقرة 5.123 "عملا بمبدأ الحيطة، فإن المخزونات تقيم بأقل تكلفتها وقيمة انجازها الصافية. وقيمة الإنجاز الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفتي الإتمام والتسويق.

تدرج أية خسارة في قيمة المخزونات في الحساب كعبء في حساب النتائج عندما تكون كلفة مخزون ما أكثر من القيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون. وتحدد خسائر القيمة في المخزونات مادة بمادة أو في حالة أصول متعاوضة فئة بفئة.

من خلال الفقرة نرى أن النظام المحاسبي المالي لم يعطي الخيار بين التكلفة أو السوق أو أيهما أقل كما هو الحال في معايير المحاسبة الدولية والذي يعتبره الكثير من المحاسبين ممارسة لمبدأ الحيطة والحذر ومن جهة أخرى خيارا محاسبيا لإدارة الأرباح، حيث نجد أن النظام المحاسبي المالي ينص بشكل واضح على مبدأ الحيطة والحذر عند تقييم المخزونات وذلك بتسجيلها بأقل من تكلفتها الدفترية أو قيمة انجازها الصافية، وتسجيل النقص في قيمة المخزون كتكلفة في حسابات النتيجة.

ومن خلال ما سبق وبالرغم من أن النظام المحاسبي المالي لم يذكر مفهوم الحيطة والحذر (التحفظ المحاسبي) ضمن مبادئ المحاسبة أو ضمن الخصائص النوعية للمعلومات المالية إلا أن للنظام المحاسبي المالي ينص بوضوح على أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة والحذر ويحدد كيفية معالجة وتقدير حالات عدم التأكد التي تواجه الشركة، كما أن المواد والفقرات الواردة في النظام المحاسبي المالي التي تقضي بالاعتراف بالخسائر المحتملة وتأجيل الاعتراف بالأرباح المتوقعة وهو ما يمثل جوهر التحفظ المحاسبي، وتتوافق بشكل كبير مع معايير المحاسبة الدولية في مواجهة حالات عدم التأكد والاستجابة لها.

3- دوافع ممارسة التحفظ المحاسبي

ناقشت العديد من الدراسات دوافع ممارسة التحفظ المحاسبي أهمها دراسة (R. Lafond, R. watts, 2008) ، (S. Basu, 1997) (R. Watts, 2003)، وذكرت أغلبها أربع دوافع هي التعاقدات، والدعاوى القضائية، والضرائب، والتنظيم (القواعد التنظيمية).

3-1 الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية: يعتبر التحفظ المحاسبي جزءا مهما في كفاءة العقود والإيفاء بشروطها حيث ركزت الكثير من الدراسات على نوعين من العقود هما:

أ-عقود المديونية: يرى كل من (K. Balakrishnan, R. Watts, L. Zuo, 2012)[13] أن الشركات التي قوائمها المالية أكثر تحفظا هي الأعلى حصولا على القروض وتتمتع بشروط أحسن لعقود الدين، مما يجعلها أكثر تنفيذا للمشاريع الحدية Marginal Projects التي تولد قيم حالية صافية مما ينعكس بشكل ايجابي على قيمة الحقوق الملكية وقيمة الشركة.

ب-عقود مكافآت الإدارة وتوزيع الأرباح: وفق (R. Lafond, R. watts, 2008)[14] أن سمعة المدير ومكافآته وسعر أسهم الشركة ومستقبلها ستتأثر بنسبة كبيرة بشكل القوائم المالية المفصح عنها وبالعقود المحاسبية، مما يجعل الدوافع الإدارية عاملا يقيد ممارسة التحفظ المحاسبي أو إدارة الأرباح مما ينعكس بشكل متباين على جودة التقارير المالية.

3-2 تزايد حالات الإفلاس والتقاضي: يشير (Basu, 1997)[15] إلى أن فترة المنازعات القضائية وفترات مخاطر المراجعة أظهرت وجود درجات أعلى للتحفظ المحاسبي مقارنة بباقي الفترات التي تسبق أو تكون بعد المنازعات ومخاطر المراجعة.

3-3 دافع التنظيم المحاسبي: في هذا الإطار أشار كلا من (R. Bushman, J.Piotroski, 2006)[16] إلى أن نوع وقوة وجودة النظم القانونية والقضائية للدول تلعب دورا هاما في شكل القوائم المالية المفصح عنها الشركات، حيث توصلت الدراسة إلى أن الدول التي فيها نظم قانونية وقضائية قوية وفعالة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة قوائمها المالية تتمتع بمستويات أعلى للتحفظ المحاسبي مقارنة بالدول التي فيها نظم قانونية وقضائية ضعيفة مثل الأرجنتين وبلغاريا وشيلي.

3-4 دافع الضرائب: في هذا الشأن أوضح (R. Watts, 2003)[17] أنه لا طالما ارتبط مقدار الضريبة بالنتيجة المحققة سوف يكون هناك دائما دافعا قويا للإدارة للممارسة سياسات تندرج ضمن التحفظ المحاسبي من أجل تخفيض مقدار الضريبة المستحق لمصلحة الضرائب مادمت هذه السياسات مقبولة لدى مصالح الضرائب.

ثانيا: تمهيد الدخل

1- تعريف تمهيد الدخل

أدرجت العديد من الدراسات ممارسات تمهيد الدخل ضمن مفهوم ممارسات إدارة الأرباح، حيث عادة ما يؤخذ الاتجاه السالب في الاعتراف بالأرباح أي تخفيض النتيجة بهدف جعل الأرباح أكثر استقرارا وهذا بنقل النتيجة من سنوات ذات الدخل المرتفع إلى سنوات ذات الدخل الضعيف، ويعتبر تمهيد الدخل نوع من أنواع التلاعب بالأرباح، حيث يتم استخدام طرق وتقديرات محاسبية من أجل تغيير مستوى تقلبات صافي الدخل.[18]

تعريف عبير فايز الخوري، محمد زياد شخاترة[19]: عرفا تمهيد الدخل على أنه وسائل اختيارية تستخدم من قبل الإدارة للحد من تقلبات الأرباح الناتجة بين الدخل الفعلي والدخل المطلوب (المتوقع)، وذلك بتطبيق المعايير المحاسبية بالاعتماد على المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية المطبقة.

تعريف Fudenberg, D. Tirole J 1995: عرفه على أنه عملية التلاعب بوقت الاعتراف بالأرباح، أو الأرباح المعلنة من أجل جعل الدخل المعلن أقل تغيرا، في حين لا زيادة في الإيرادات على المدى البعيد.[20]

2- أهداف ممارسة تمهيد الدخل

ناقشت العديد من الدراسات الدوافع التي تدفع الشركة إلى ممارسة تمهيد الدخل، والمتمثل أغلبها في:

2-1 تخفيف العبء الضريبي: ترتبط المدفوعات الضريبية مع الدخل أو الربح المحقق بعلاقة طردية، وعليه فإن عامل التهرب الضريبي يعد من العوامل المهمة في تفسير سلوك تمهيد الدخل، إذ أن الإدارة الرشيدة وعند اتخاذها القرارات المتعلقة بالطرق والإجراءات المحاسبية لإعداد التقارير المالية، ينبغي أن تأخذ بنظر الاعتبار الأثر المترتب على اتخاذ تلك الطرق على الدخل زيادة أو نقصانا، وبالتالي انعكاس ذلك الأثر على مقدار مبلغ الضريبة المستحق على الشركة[21]، لهذا فإن الإدارة تتجه إلى تمهيد الدخل لتحقيق الوفرات الضريبية، أو تأجيل دفعها للمستقبل عن طريق الاختيار بين الطرق المحاسبية المختلفة للوصول إلى مستوى الدخل، من خلال التلاعب بتوقيت حدوث الإيرادات والمصروفات على مدار عدد من الفترات المالية، وأشار Rozyck 1997 إلى أن تمهيد الدخل يقلل من القيمة الحالية للالتزامات الضريبية المستقبلية من خلال التلاعب بالإيرادات والمصروفات.[22]

2-2 شروط الائتمان: تعد شروط منح الائتمان أحد العقود الصريحة التي تعتمد بشكل مباشر على الأرقام المحاسبية، فقد تحدد الجهات المقرضة بعض القيود كشروط مسبقة لمنح الائتمان كما هو الحال عندما تطلب البنوك أو مؤسسات مالية أخرى معينة لأغراض تقييم مستوى ربحية الشركة وقدرتها على الإيفاء بشروط منح القرض Solvency أو تحديد مستويات معينة لبعض التغيرات كالسيولة أو الأرباح المحتجزة أو صافي الدخل، والغرض من تحديد شروط القرض هو تقييد حرية الإدارة في اتخاذ قرارات استثمارية أو تمويلية من شأنها أن تقلل في قدرة الشركة على الإيفاء بالتزاماتها،[23] ولهذا تلجأ الشركة إلى تمهيد الدخل لطمأنة

الدائنين بأن الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية وهذا ما يقلل تكاليف احتمال الإفلاس وبالتالي تخفيض تكاليف الدين، وبالإضافة إلى افتراض أن تمهيد الدخل يزيد القيمة السوقية للشركة مما يقلل تكاليف الاقتراض إذا كان التمويل من خلال إصدار الأسهم.[24]

2-3 نظم حوافز الإدارة: يتمثل الهدف من المكافآت أو الحوافز الإدارية في تحقيق نوع من التقارب في مصالح الأطراف المختلفة المعنية بالوحدة الاقتصادية وخاصة المساهمين، حيث أن وجود خطة للحوافز الإدارية وارتباطها بمقدار الدخل المحاسبي المتحقق من شأنه أن يدفع بالإدارة إلى بذل أقصى جهود ممكنة من أجل الوصول إلى الحد الأعلى من امتيازات المكافآت، وبالتالي فإن المنفعة تعود على كل من الإدارة والمساهمين في نفس الوقت.[25]

3- مجالات ممارسات تمهيد الدخل:

تسعى الشركات إلى أن تتميز أرباحها بالثابت والاستقرار من دورة محاسبية إلى أخرى، ولتحقيق هذه الغاية تقوم بممارسات قصد التأخير على الدخل إما بجعله مرتفعا أو منخفضا، وذلك باستخدام الطرق التالية:[26]

- ✓ تسجيا إيرادات المبيعات مبكر وقبل شحنها أو تسجيلها قبل التزام الزبون بدفع ثمنها؛
- ✓ زيادة الدخل من خلال عائد لمرة واحدة، وهو يشمل زيادة الأرباح من خلال بيع أصل مقيم بأقل من قيمته الحقيقة، وكذلك اعتبار عائد الاستثمار جزءا من الإيرادات، بالإضافة إلى تسجيل عائد الاستثمار باعتباره دخلا تشغيليا وأخيرا ابتداع دخل من خلال إعادة تصنيف حسابات الميزانية،
- ✓ نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو قادمة، وتشمل رسملة التكاليف التشغيلية العادية، وتغيير السياسات المحاسبية بالإضافة إلى اهتلاك التكاليف بشكل بطيء جدا،والفشل في تسجل الأصول التالفة، وتخفيض خدمات الأصول؛
- ✓ نقل المصاريف التي تعتمد على التقدير الشخصي في الفترة المحاسبية الحالية؛
- ✓ تكوين المخصصات والاحتياطات بهدف مقابلة التزام أو خسارة يمكن التعرف عليها، ولا يمكن تحديد قيمتها بدقة.

4- آليات ممارسات تمهيد الدخل وفق النظام المحاسبي SCF

من أهم ممارسات إدارة الأرباح وفق النظام المحاسبي فيما يلي:[27]

1-طرق تقييم تكلفة المخزون: حيث نميز طريقتين هما استخدام التكلفة المعيارية من خلال قيم المواد الأولية مضاف إليها مصاريف الإنتاج ومصاريف اليد العاملة، بالإضافة إلى طريقة تطبيق سعر بيع المخزونات منسوب إلى هامش الربح الإجمالي؛

2-طرق تحديد نسب التقدم في عقود طويلة الأجل ويتم ذلك من خلال الطريقة المرجعية بإدراج الأعباء والمنتجات وفق نسبة التقدم في انجاز العمليات، بالإضافة إلى طريقة مرخص بها حيث يتم تسجيل المنتجات بقيم تعادل الأعباء المثبتة التي يكون تحصيلها محتملا؛

3- تقييم عناصر التثبيتات المعنوية والمادية:ونميز منها استخدام التكلفة التاريخية منقوص منها مجمو ع الاهتلاكات وخسارة القيمة، إضافة إلى إعادة التقييم وفق القيمة العادلة عند تاريخ إقفال الحسابات؛

4-تقييم ومحاسبة العقارات الموظفة ويتم ذلك بطريقة القيمة العادلة عند إقفال الدورة، بالإضافة إلى طريقة التكلفة منقوص منها مجموع الاهتلاكات وخسارة القيمة.

إضافة إلى ذلك توجد خيارات أخرى مثل درجة تقدير مؤونات التكاليف والأخطار، عمر اهتلاك التثبيتات وخسائر القيم.

5- علاقة التحفظ المحاسبي بممارسات تمهيد الدخل

تعتبر دراسة (R. Watts, J. Zimerman, 1978)[28] من أهم الدراسات التي تناولت موضوع علاقة التحفظ المحاسبي بممارسات إدارة الأرباح، وقد خلصت الدراسة إلى أن الشركات الكبيرة في الغالب تختار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الدخل، من أجل مكاسب ضريبية وتخفيف أعباء التكاليف السياسية والتنظيمية وتكاليف خطط حوافز الإدارة وغيرها من التكاليف الأخرى عكس الشركات صغيرة الحجم، وفي هذا الشأن توصلت دراسة (R.Watts, L. Zuo, 2012)[29] إلى انخفاض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات التي اتبعت سياسات محاسبية متحفظة خلال الأزمة المالية، وتشير دراسة (J. Almeida, A. Neto, R. Bastianello, E. Moneque, 2012) إلى أنه ليس بالضرورة ممارسة سياسات التحفظ المحاسبي يدخل في خانة ممارسات تمهيد الدخل حيث توصلت الدراسة إلى وجود مستويات مرتفعة للتحفظ المحاسبي المشروط في العينة غير الممهدة لدخلها، ومن جهة أخرى أشارت دراسة [30] (H. Valipour, G. Talebnia, S. Javanmard, 2011) إلى أن الإدارة عند إدارتها الإنتهازية للأرباح بالشكل السالب تستعمل التحفظ المحاسبي المشروط لغرض ممارسات تمهيد الدخل، وفي هذا الشأن أشارت دراسة (N. Taktak, R. Shabou, P. Dumontier, 2010)[31] التي تناولت موضوع ممارسة تمهيد الدخل في عدة دول إلى أن لعامل طبيعة النظم القانونية تأثير مهم على ممارسات تمهيد الدخل، حيث توصلت الدراسة إلى أن البنوك التي تنشط في الدول التي أنظمتها القانونية أكثر تقنينا تميل إلى تمهيد دخلها مثل الدول الأوروبية القارية التي تتميز بممارسة أعلى للتحفظ المحاسبي بإتباع سياسة حذرة في تقدير الأحداث المستقبلية، عكس تلك الدول الأقل تقنينا لأنظمتها القانونية مثل الدول الأنجلوسكسونية التي تتميز بالتفاؤل والمخاطرة بنسبة أعلى.

III. الدراسة التطبيقية

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان علاقة ممارسة التحفظ المحاسبي بممارسات تمهيد الدخل في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي في بيئة الأعمال الجزائرية، ومن أجل التحقق فيما إذا كانت هناك علاقة بين ممارسة التحفظ المحاسبي وممارسات تمهيد الدخل، سوف نعتمد على مصفوفة الارتباط بيرسون ودالة الانحدار المتعدد اللوجيستي وهو نوع من الانحدار المستخدم في التنبؤ بقيم المتغيرات التابعة النوعية أو الفئوية بالاعتماد على مجموعة متغيرات مستقلة مختلطة، وهو ما ينطبق على هذه الدراسة.

1- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من شركات المساهمة العاملة في بيئة الأعمال الجزائرية، أما عينة الدراسة فقد شملت 47 شركة (235 مشاهدة) تتوفر فيها الشروط التالية:

- توفر بياناتها المالية اللازمة لإجراء الدراسة والمتمثلة في قائمة الأصول والخصوم، وقائمة جدول حسابات النتيجة، خلال الفترة الممتدة من 2010-2015، وقد تم اختيار هذه الفترة لتشمل أطول فترة ممكنة لتمكن الباحث من إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة من أجل الوصول إلى أدق النتائج.
- وقد تم استثناء شركات القطاع المالي مثل شركات التأمين والبنوك نظرا لخصوصيتها ومسكها لمحاسبة خاصة.

2- أساليب جمع البيانات:

أ- المصادر الأولية:

تم الحصول على المعلومات المالية الخاصة بعينة الدارسة من خلال المتوفر من القوائم المالية المنشورة في موقع السجل التجاري https://sidjilcom.cnrc.dz، وبالرجوع إلى المواقع الرسمية التي تتوفر على القوائم المالية لبعض الشركات، بالإضافة إلى الاتصال المباشر ببعض الشركات المدروسة.

ب- المصادر الثانوية: وتتمثل في المقالات التطبيقية والدراسة السابقة المتعلقة بمتغيرات البحث.

3- قياس مستوى ممارسة سياسات التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة الجزائرية:

مقياس نسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البنود الغير العادية .Jain and Rezaee, 2004

استخدمت هذا المقياس العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التحفظ المحاسبي على غرار كل من دراسة رجب سعيد محمود أبو جراد، و(علام محمد موسى حمدان، 2011)، ودراسة (Zhan,2008), (Lobo and Zhou, 2006), و (Wakil, 2011)حيث وفق دراسة (Jain and Rezaee, 2004) والتي طورت نموذج (Givoly and Hyan 2000) الذي يعتمد على المستحقات السالبة (غير التشغيلية) فإن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى استمرارية المستحقات السالبة عبر فترة زمنية طويلة، حيث تؤدي المستحقات السالبة إلى تخفيض النتيجة، وتزيد في الدخل عند أخذها الإشارة الموجبة، ومنه تعتبر الإشارة السالبة للمستحقات الكلية مؤشرا للممارسة الشركات لسياسة التحفظ المحاسبي عند اعترافها بالأرباح والأصول خلال إعدادها للقوائم المالية، حيث وفق هذه الدراسة تعتبر الشركة أن سياستها المحاسبية متحفظة إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد صحيح.

والمعادلة التالية توضح كيفية قياس التحفظ من خلال هذا النموذج:

$$CONSERVATISM = TACC/ EBXT$$

حيث:

EXBTit: الأرباح قبل البنود غير العادية للشركة i في السنة t؛

TACCit: مجموع المستحقات للشركة i في السنة t؛

$$TACCit = (\Delta CAit - \Delta CLit - \Delta Chach\ it + \Delta STDEPTit - DEPINit)$$

ΔCAit: التغير في الأصول الجارية للشركة i في السنة t؛

ΔCLit: التغير في الخصوم الجارية للشركة i في السنة t؛

ΔChach it: التغير في الخزينة للشركة i في السنة t؛

ΔSTDEPTit: التغير في الديون القصيرة الأجل للشركة i في السنة t؛

DEPINit: مخصصات الاهتلاك ومخصصات المؤونات للشركة i في السنة t.

ثانيا: مقياس المستحقات غير التشغيلية Givoly and Hyan 2000

المعادلة التالية توضح كيفية قياس التحفظ من خلال هذا النموذج:

$$NA = TACC - OPACC$$

حيث:

NA: المستحقات غير التشغيلية (المستحقات السالبة).

TACC: المستحقات الإجمالية.

OPACC: المستحقات التشغيلية وتحسب من خلال:

(التغير في المخزون + التغير في المدينون + التغير في الأصول المتداولة الأخرى – التغير في الدائنون – التغير في الخصوم المتداولة الأخرى)

ويستند هذا المقياس إلى أن تأجيل الاعتراف بالمكاسب الاقتصادية، وتسريع الاعتراف بالخسائر الاقتصادية من خلال عملية تأخير الأرباح وتسريع الخسائر، وبتكرار العملية فترة بعد أخرى ينتج عنه مستحقات غير تشغيلية سالبة تعتبر كمؤشر لممارسة التحفظ.

وفق هذا النموذج تقسم عناصر المعادلة على مجموع الأصول للشركة i في السنة t، وهذا لتجنب التشوهات الاحصائية، عند تصميم نماذج الانحدار.

4- قياس ممارسات تمهيد الدخل

تناولت العديد من الدراسات مقياس الخلو من ممارسات تمهيد الدخل كمؤشر على ممارسات إدارة الأرباح بالشكل السالب، ويعتبر نموذج Eckel, 1981 من النماذج المستخدمة في الكشف عن ممارسات تمهيد الدخل، والذي يعتمد على أسلوب معامل التبيان لقياس تمهيد الدخل، ويقوم هذا الأسلوب على تحليل نمط سلوك الدخل مقارنة بنمط سلوك المبيعات خلال فترة زمنية معينة، [32] حيث اعتمد Eckel, 1981 في دراسته على معامل التباين كمقياس لمدى التذبذب في الدخل مقارنة بتذبذب المبيعات على افتراض أن الدخل هو دالة خطية للمبيعات، أي أن أي تغير يحدث في تذبذب المبيعات ينتج عنه تغير مماثل في تذبذب الدخل، وعليه تعتبر الشركة ممهدة للدخل إذا كان معامل التباين للتغير في الدخل أقل من معامل التباين للتغير في المبيعات.

ومن خلال ما سبق سنقوم في دراستنا باستخدام نموذج Eckel, 1981 لقياس ممارسات تمهيد الدخل وذلك بتصنيف العينة المدروسة إلى شركات ممهدة وغير ممهدة للدخل من خلال المعادلة التالية:

$$SB= (|\Delta CVI| / |\Delta CVS|)$$

SB: مؤشر ممارسة سلوك تمهيد الدخل؛

| ΔCVI |: القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في الدخل للشركة i بين السنة t والسنة t-1؛

| ΔCVS |: القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في المبيعات للشركة i بين السنة t والسنة t-1؛

وحسب مؤشر Eckel, 1981 سيتم تصنيف الشركات الممهدة عندما يكون المؤشر SB أقل من الواحد.

5- العوامل المؤثرة: بعد قياس المتغيرات الرئيسية للدراسة سنعتمد على العوامل المؤثرة التي أعتمدت في أغلب الدراسات التطبيقية السابقة التي تناولت مواضيع التحفظ المحاسبي تمهيد الدخل وهذا بهدف معرفة تأثيرها على ممارسات تمهيد الدخل مع متغير التحفظ المحاسبي، إضافة إلى كونها عناصر ضابطة في التحليل من أجل زيادة القدرة التفسيرية وبيان الأثر، حيث يتم حساب هذه المتغيرات بناءا على بيانات القوائم المالية في الشكل التالي:

الحجم (LEV): سوف نقوم بقياس الحجم باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

المديونية (DETT): سوف نقوم بقياس المديونية على أساس معيار مجموع الديون على إجمالي الأصول.

ربحية الشركة (ROA): يتم قياسه بواسطة قسمة النتيجة على إجمالي صافي الأصول

IV. نتائج الدراسة التطبيقية

1- نتائج قياس التحفظ المحاسبي في العينة المدروسة

اختبار One Sample Test لقياس ممارسات التحفظ المحاسبي:

استخدمنا في دراستنا اختبار One Sample Test لإثبات فرضية ممارسة شركات المساهمة المدروسة لسياسات التحفظ المحاسبي في الأنشطة المدروسة وفي كامل العينة خلال فترة الدراسة 2011-2015، حيث يتم اختبار مدى اختلاف متوسط نسبة المستحقات الكلية إلى إجمالي الأرباح عن (1)، لكل سنة من سنوات الدراسة.

جدول رقم (01) يوضح اختبار One Sample Test لقياس التحفظ المحاسبي في إجمالي العينة المدروسة باستخدام

مؤشر نسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البنود الغير العادية (TACC/EXBT) للفترة 2011-2015:

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(t) المحسوبة	الدلالة المعنوية (sig)
-8.4982	35.23894	-4.132	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23

2- نتائج قياس ممارسة الشركات المدروسة لتمهيد الدخل:

من أجل اختبار فرضية فيما إذا كانت الشركات المدروسة قد مارست تمهيد الدخل قمنا باستخدام اختبار Binominal Test وحسب مؤشر Eckel, 1981 يتم تصنيف الشركات الممهدة عندما يكون المؤشر SB أقل من الواحد، لذا قمنا بإعطاء متغيرين وهمين هما (0،1)، عن متوسط افتراضي يساوي 0.5.

جدول رقم (02) يوضح نتائج اختبار Binominal Test لممارسة تمهيد الدخل خلال فترة الدراسة

التصنيف		عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	مستوى المعنوية (sig)	عند مستوى معنوية
المجموعة الأولى	الشركات الممارسة	68	36%	0.000	0.05
المجموعة الثانية	الشركات غير الممارسة	120	64%	0.000	0.05

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23

يتضح من خلال الجدول أن شركات المساهمة المدروسة مارست تمهيد الدخل خلال فترة الدراسة بعدد مشاهدات بلغ 68 مشاهدة بنسبة 36% من إجمالي المشاهدات، بينما بلغ عدد شركات المساهمة غير الممهدة 120 مشاهدة بنسبة 64% من إجمالي المشاهدات، وبما أن القيمة المعنوية لهذا الاختبار تقدر بـ 0.000 وهي أقل من 0.05 فهي تشير إلى أن الشركات غير ممهدة للدخل أكبر من الشركات الممهدة، وبالتالي الشركات المدروسة غير ممهدة للدخل، إلا أنه يمكننا القول أنه توجد ظاهرة ممارسة تمهيد الدخل في عينة الدراسة خلال الفترة المدروسة وذلك نظرا للنسبة المرتفعة نسبيا للشركات الممهدة للدخل و التي بلغت 36%.

وبالعودة إلى مميزات اختبار Binominal Test الذي يقوم بمقارنة توزيع المشاهدات الفعلية بالتوزيع الافتراضي، حيث تشير قيمة Sig التي تكون أقل من 0.05 إلى أن توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع الافتراضي، أي أننا نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 التي تفيد بأن هناك دلالة إحصائية لممارسة العينة المدروسة لظاهرة تمهيد الدخل.

3- أثر سياسات التحفظ المحاسبي على ممارسات تمهيد الدخل

الفرضية الصفرية H0: لايوجد أثر ذات دلالة إحصائية لسياسات التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة على ممارسات تمهيد الدخل.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لسياسات التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة على ممارسات تمهيد الدخل.

3-1 نتائج تحليل اختبار مصفوفة الارتباط بيرسون:

جدول رقم (03)يوضح نتائج تحليل اختبار مصفوفة الارتباط بيرسون لعلاقة لتحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة بممارسات وتمهيد الدخل:

	معاملات الارتباط	العائد على الاستثمار	المديونية	الحجم	التحفظ المحاسبي بمقياس TACC/EXBT	ممارسة تمهيد الدخل
ممارسة تمهيد الدخل	معامل بيرسون	.0600-	.0380	.1940-	.0290	1
	المعنوية	.4150	.6030	.0080	.6900	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23

ومن خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

- عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغير التابع ممارسة تمهيد الدخل وبين المتغير المستقل مقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح (مقياس التحفظ)، حيث بلغ معامل الارتباط 0.029 بدون دلالة إحصائية Sig= 0.690 أعلى من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة H1 ونقبل الفرضية العدمية H0 التي تشير إلى عدم وجود ارتباط بين المتغير التابع ممارسة تمهيد الدخل ومستوى التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؛
- هناك ارتباط سالب ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع ممارسة تمهيد الدخل والمتغير الضابط عامل الحجم، حيث بلغ معامل الارتباط 0.194- بمستوى معنوية أقل من 0.05 بلغت Sig= 0.008، حيث أن الإشارة السالبة لعلاقة عامل حجم الشركة وممارسات تمهيد الدخل تشير إلى العلاقة العكسية بمعنى أن ارتفاع ممارسة تمهيد الدخل يرتبط بانخفاض حجم الشركة، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 التي تشير إلى وجود ارتباط بين المتغير ممارسة تمهيد الدخل وبين حجم الشركة في شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؛
- عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغير التابع ممارسة تمهيد الدخل وبين المتغير المستقل عامل المديونية، حيث بلغ معامل الارتباط 0.038 بمستوى معنوية أعلى من 0.05، Sig=0.603، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة H1 ونقبل الفرضية العدمية H0 التي تشير إلى عدم وجود ارتباط بين ممارسة تمهيد الدخل ومديونية شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؛
- عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغير التابع ممارسة تمهيد الدخل وبين المتغير المستقل عامل ربحية الشركة، حيث بلغ معامل الارتباط 0.060- بمستوى معنوية أعلى من 0.05 بلغت Sig= 0.415، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة H1 ونقبل الفرضية العدمية H0 التي تشير إلى عدم وجود ارتباط بين ممارسة تمهيد الدخل ومديونية الشركة شركات المساهمة الجزائرية المدروسة.

2-3 نتائج الانحدار اللوجيستي المتعدد لتأثير المتغير المستقل التحفظ المحاسبي مقاسا بنسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البنود الغير العادية (TACC) والعوامل المؤثرة على ممارسة تمهيد الدخل:

$$Smoothing = \alpha 0 + \alpha 1\ Tacc/Exbt + \alpha 2\ Lev + \alpha 3\ Dett + \alpha 4\ Roa$$

أ- نتائج اختبار القوة التفسيرية للنموذج R-deux:

تبين نتائج هذا الاختبار أن المتغيرات المستقلة (التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة) قد فسرت حوالي 4.2% باستخدام معامل R-deux de Cox et Snell، و5.7% باستخدام معامل R-deux de Nagelkerke من التغيرات في المتغير التابع (ممارسات تمهيد الدخل) وهي نسب ضعيفة من حيث القدرة التنبؤية لتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، الأمر الذي يدل على أن هناك متغيرات أخرى تساهم في التأثير على المتغير التابع غير مدروسة في هذا النموذج.

جدول رقم (04) يوضح نتائج اختبار القوة التفسيرية للنموذج R-deux

Récapitulatif des modèles

Pas	Log de vraisemblance -2	R-deux de Cox et Snell	R-deux de Nagelkerke
1	237.165[a]	.042	.057

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23

ب- نتائج اختبار Hosmer and Lemeshow لمعرفة معنوية النموذج: يتم وفق هذا الاختبار تقسيم مفردات عينة الدراسة إلى عشيرات وفق الاحتمالات المتوقعة، ومن ثم تقدير القيمة الإحصائية لـ khi-deux المربع لـ Hosmer and Lemeshow بين التكرارات المشاهدة والمتنبأ بها، وبالتالي اختبار النموذج المقدر الذي حسبت منه المشاهدات المتوقعة وذلك من خلال الفرضيات التالية:

H0: إذا كانت معنوية الاختبار Sig أكبر من 0.05 النموذج مطابق لبيانات النموذج اللوجيستي المتعدد.

H1: إذا كانت معنوية الاختبار Sig أقل من 0.05 النموذج غير مطابق.

جدول رقم (05) يوضح نتائج اختبار Hosmer and Lemeshow

Pas	Khi-deux	Ddl	Sig.
1	14.528	8	.069

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23

من خلال الجدول الموضح أعلاه نجد أن القيمة الإحصائية لـ Khi-deux قد بلغت 14.528 عند درجة حرية 8، وعند مستوى معنوية Sig تساوي 0.069 وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05، وبالتالي قبول الفرضية العدمية مما يؤكد جودة التوفيق للنموذج وصلاحيته للدراسة.

جدول رقم (06) يوضح نتائج نموذج دالة الانحدار اللوجيستي المتعدد لدراسة أثر سياسات التحفظ المحاسبي بمؤشر نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح (TACC/EXBT) والعوامل المؤثرة على ممارسات تمهيد الدخل

Variables de l'équation

	B	E.S	Wald	Ddl	Sig.	Exp(B)
التحفظ المحاسبي بمقياس TACC/EXBT	.002	.006	.140	1	.709	1.002
الحجم	-.534-	.204	6.826	1	.009	.586
نسبة المديونية	-.468-	.546	.734	1	.391	.626
ربحية الشركة	-.046-	1.606	.001	1	.977	.955
Constante	4.585	1.972	5.406	1	.020	97.954

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23

بالاعتماد على النتائج الموضحة أعلاه في الجدول نجد معاملات B الخاصة بدراسة إشارة تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع، تشير إلى أن هذه المعاملات بالنسبة لكل متغير هي غير معنوية باستثناء قيمة الثابت وتأثير عامل المديونية على ممارسات

تمهيد الدخل، بالإضافة إلى اختبار Wald Statistic، الذي يوضح الدلالة الإحصائية ومعنويتها لتأثير متغير التحفظ المحاسبي مع العوامل المؤثرة على المتغير ممارسات تمهيد الدخل حيث نلاحظ من الجدول النتائج التالية:

- بلغت قيمة الدلالة الإحصائية Wald الخاصة بالمتغير المستقل TACC/EXBT نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح (مؤشر التحفظ المحاسبي) 0.140، بمعنوية أكبر من 0.05 حيث بلغت Sig= 0.709، ونجد أن معامل B بلغت قيمته 0.002؛
- بلغت قيمة الدلالة الإحصائية Wald الخاصة بمتغير عامل حجم الشركة LEV 6.826، بمعنوية أقل من 0.05 حيث بلغت Sig= 0.009، ونجد أن معامل B بلغت قيمته 0.534- حيث الإشارة السالبة لتأثير عامل حجم الشركة على ممارسات تمهيد الدخل تشير إلى أن انخفاض حجم الشركة يقابله ارتفاع في ممارسات تمهيد الدخل، وهي نفس النتيجة التي توصلنا إليها من خلال اختبار بيرسون لدراسة علاقة الارتباط بين المتغيرين؛
- بلغت قيمة الدلالة الإحصائية Wald الخاصة بمتغير عامل المديونية DETT 0.734، بمعنوية أعلى من 0.05 حيث بلغت Sig= 0.391، ونجد أن معامل B بلغت قيمته 0.468-، وهي نفس النتيجة التي توصلنا إليها من خلال اختبار بيرسون لدراسة علاقة الارتباط بين المتغيرين؛
- بلغت قيمة الدلالة الإحصائية Wald الخاصة بمتغير عامل العائد على الأصول (ربحية الشركة) ROA 0.001، بمعنوية أعلى من 0.05 حيث بلغت Sig= 0.977، ونجد أن معامل B بلغت قيمته 0.468-.

V. مناقشة النتائج

لإثبات فرضية وجود علاقة أو أثر لسياسات التحفظ المحاسبي مع العوامل المؤثرة (حجم ومديونية وربحية الشركة) على ممارسات تمهيد الدخل في القوائم المالية لشركات المساهمة المدروسة استخدما مصفوفة الارتباط (بيرسون) لمعرفة علاقة التحفظ المحاسبي وكل عامل مؤثر على المتغير التابع ممارسات تمهيد الدخل، حيث أشارت النتائج إلى:

علاقة ارتباط عكسية غير معنوية بين التحفظ المحاسبي وممارسة ممارسات تمهيد الدخل (معنوية Sig أعلى من 0.05)، إضافة إلى ذلك تشير نتائج نموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد بمقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح عدم وجود تأثير للتحفظ المحاسبي بمقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح على ممارسات تمهيد الدخل، بالإضافة إلى تماشي هذه النتائج مع نتائج قياس كل من المتغيرين التحفظ المحاسبي وممارسات تمهيد الدخل، حيث أظهرت هذه النتائج وجود لممارسة سياسات التحفظ المحاسبي في العينة المدروسة بمقابل وجود ظاهرة تمهيد الدخل أقل من 50 بالمائة بلغت 36%، وهو ما يفسر العلاقة العكسية، إضافة إلى أن هذه النتائج لا تدعم القول الذي يعتبر أن ممارسة التحفظ المحاسبي قد يستخدم لغرض إدارة الأرباح بالشكل السالب (تمهيد الدخل) بهدف تحقيق غايات تخفيض النتيجة المختلفة ولعل أهمها تخفيض الوعاء الضريبي بالنسبة للبيئة الجزائرية وهو ما يدعم الأراء والأبحاث التي تدعم ممارسة سياسات التحفظ المحاسبي من أجل إعطاء معلومات مالية أكثر موثوقية وبالتالي تعزيز خاصية رئيسية تعزز من جودة المعلومات المالية.

وتشير نتائج نموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد بمقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح إلى وجود تأثير سالب معنوي ذو دلالة إحصائية (معنوية Sig أقل من 0.05) لعامل حجم الشركة على ممارسات تمهيد الدخل، حيث يشير هذا التأثير إلى أن انخفاض حجم الشركة يقابله ارتفاع في ممارسات تمهيد الدخل، ويفسر ذلك إلى أن الشركات صغيرة الحجم كثيرا ما تلجأ إلى ممارسة ظاهرة تمهيد الدخل بهدف التهرب وتخفيض الضريبة المستحقة على الدخل، وذلك من خلال استعمال الطرق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة التكاليف والأعباء من جهة وتخفيض الإيرادات من جهة أخرى.

ومن خلال نتائج الدراسة الإحصائية بصفة عامة المتعلقة بتأثير ممارسة التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة على ممارسات تمهيد الدخل في العينة المدروسة يمكننا القول أنه لا توجد علاقة ارتباط معنوي بين المتغير المستقل التحفظ المحاسبي من وعامل مديونية الشركة وربحية الشركة مع ممارسات تمهيد الدخل، بالإضافة إلى نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد والذي تشير نتائجه إلى عدم وجود تأثير معنوي (معنوية Sig أعلى من 0.05) وبالتالي عدم قدرة التحفظ المحاسبي وعامل نسبة مديونية وربحية الشركة التنبؤ بالتغير في ممارسات تمهيد الدخل، وهي النتيجة التي تشير إلى أنه ليس بالضرورة أن ممارسة التحفظ المحاسبي قد يؤدي إلى ممارسة تمهيد الدخل لذا يمكننا رفض الفرضية البديلة H1 ونقبل الفرضية العدمية H0 والتي تشير إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لسياسات التحفظ المحاسبي وعامل مديونية وربحية الشركة على ممارسات تمهيد الدخل في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة المدروسة.

VI. الخلاصة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع التحفظ المحاسبي ووجهت لهذا المفهوم عدة انتقادات منها استعماله كآلية من آليات ممارسات إدارة الأرباح لغرض تمهيد الدخل، وبالنسبة للحالة الجزائرية فإن الدوافع لممارسة التحفظ المحاسبي وتمهيد الدخل في غياب سوق مالي نشط سيكون له الأثر الكبير نحو توجه الإدارة أكثر إلى تخفيض الدخل عوض زيادته، وذلك مراعاة الجانب الضريبي التي تراه عبئا، وبدرجة أقل خطط المكافأة وتوزيع الأرباح، وهو ما يعتبر إدارة أرباح بالشكل السالب والذي يدخل ضمن ممارسات تمهيد الدخل هدفه التخلص من التباين في الأرباح الدورية للشركة مع مرور الوقت وتخفيض مقدار الضريبة المدفوعة، إلا أن قوانين النظام الجبائي الجزائري الذي يتميز بعدم انسجامه وتوافقه مع النظام المحاسبي المالي قد يكون عاملا مؤثر يحد من المبالغة في تخفيض النتيجة، حيث توصلت الدراسة التطبيقية إلى النتائج التالية:

- أثبتت الدراسة التطبيقية وجود مستوى مرتفع للتحفظ المحاسبي خلال سنوات الدراسة؛
- وجود دلالات إحصائية تشير إلى وجود ظاهرة ممارسة تمهيد الدخل؛
- لم تثبت النتائج التطبيقية أن للسياسات التحفظ المحاسبي علاقة أو تأثير على مستوى ممارسة تمهيد الدخل وهو الأمر الذي يعتبر مؤشرا على عدم استخدام سياسات التحفظ المحاسبي لغرض تخفيض النتيجة السنة الحالية ونقلها للسنوات القادمة بهدف جعل الدخل أكثر استقرارا خلال فترة زمنية.

VII. المراجع:

[1] - Pankaj k. Jain, Zabihollah Rezaee, The Sarbanes-Oxley act of 2002 and Accounting Conservatism, 2004, available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=554643.

[2] -Hashem Valipour, Ghodratollah Talebnia, Sayed Ali Javanmard, The interaction of income smoothing and conditional accounting conservatism, African Journal of Business Management, Vol. 34, No 5, 2011, pp. 13302-13308.

[3] - uan Manuel García Lara, Beatriz García Osma, Fernando Penalva, Information consequences of accounting conservatism, European Accounting Review, vol. 23, No. 2, 2014, pp. 173-198.

[4] - José Elias Feres de Almeida, Alfredo Sarlo Neto, Ricardo Furieri Bastianello, Eduardo Zandomenigue Moneque, Effects of income smoothing practices on the conservatism of public companies listed on the BM & FBOVESPA, Revista Contabilidade and Finanças - USP . jan-abr2012, Vol. 23 Issue 58, pp. 65-75.

[5] - Gerald A Felthman,, James A Ohlson, Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activates, Contemporary accounting research, Spring. Vol. 11, No. 2, 1995, pp. 692,693.

[6]- محمد ابراهيم سلطان عبيدات، أثر استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية، 2004، ص 73- 76.

[7] - Sudipta Basu, "The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings", Journal of Accounting and Economics, Vol. 24, No. 1, 1997, P. 7.

[8]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 27، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، بتاريخ 28 ماي 2008، ص 12.

[9]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، بتاريخ 25 مارس 2009، قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء وإدراجها في الحسابات، ص 6.

[10]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سابق، ص 6-7.

[11]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سابق ص 9.

[12]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سابق، ص 9-10-12-13.

[13]- Karthik Balakrishnan, Ross Watts, Luo Zuo, The Effect of Accounting Conservatism on Corporate Investment during the Global Financial Crisis, p.03,12, available at: https://papers.ssrn.com.

[14] - Ryan Lafond, Ross L Watts, The Information Role of Conservatism, The Accounting Review, Vol. 83, No.2, 2008, p451.

[15] - Sudipta Basu, op. cit, 1997, p. 26.

[16] - Robert M. Busman, Joseph D. Piotroski, Financial reporting for conservative accounting: The influnce of legal and politicial institutions, Journal of Accounting and Economics, Vol 42, 2006, p. 108.

[17] - Ross L. Watts, Conservatism in Accounting Part II: Evidence and Research Opportunities, Accounting Horizons, Vol. 17, NO. 4, 2003, p.291.

[18]- أحمد بن محمد السلمان، تطور جودة المعلومات المحاسبية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 11، العدد 2، 2012، ص 58.

[19]- عبير فايز الخوري، محمد زياد شخاترة، مدى استخدام تمهيد الخل في قطاع الخدمات الأردني، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 4، 2014، ص 571.

[20] - Fudenberg, D. Tirole J , A theory of income and dividend smoothing based on incumbency rents, Journal of Political Economy, Vol. 103, No. 01, p 75.

[21]- أحمد راهي عبد، أثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للأسهم، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية، مجلة القادسية للعلوم الادراية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 3، 2014، ص 263.

[22]- عبير فايز الخوري، محمد زياد شخاترة، مرجع سابق، ص 573.

[23]- رياض العبد الله، جامعة اليرموك، وعقيل الحسناوي، جامعة الكوفة، دوافع سلوك تمهيد الدخل – دراسة تحليلية إنتقادية -، ص 5 متوفر على الرابط
http://mng.uokufa.edu.iq/teaching/akeel/akel/researches.files/motivations%20of%20Income%20smoothing%20behavior.pdf.

[24]- عبير فايز الخوري، محمد زياد شخاترة، مرجع سابق، ص 574.

[25]- أحمد راهي عبد، مرجع سابق، ص 263.

[26]- بالرقي تيجاني، المحاسبية الإبداعية المفاهيم والأساليب المبتكرة لتجميل صورة الدخل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، 2012، ص 45.

[27]- فؤاد صديقي، سلوك إدارة الأرباح في الكيانات الاقتصادية الجزائرية في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي، مجلة الباحث العدد رقم 15، 2015. ص 164.

[28] - Ross L. Watts, Jerold L. Zimmerman, "Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards",The accounting Review, Vol. LIII, No 1, 1978, pp. 118,119.

[29] - Ross L. Watts, Luo Zuo, Accounting Conservatism and Firm Value : Evidence from the Global Financial Crisis, 2012, available at https://www.researchgate.net/publication/228140065.

[30] - Hashem Valipour, Ghodratollah Talebnia, Sayed Ali Javanmard, The interaction of income smoothing and conditional accounting conservatism, African Journal of Business Management, Vol. 34, No 5, 2011, p. 13302.
[31] - Neila Boulila. Taktak, Ridha. Shabou, Pascal. Dumontier, Income Smoothing : Evidence from Banks Operating in OECD Countries, Internnational Journal of Economics Finance, Vol. 2, No. 4, 2010. p.146.

[32]- عبير فايز الخوري، محمد زياد شخاترة، مرجع سابق ص 580.